

الافتتاحية



بقلم رئيس التحرير
الأستاذ صادق حسين سلطان (مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص)

هل انشغال وزارة التجارة بالبطاقة التموينية ابدها عن دورها في رسم السياسة الاقتصادية

سعت وزارة التجارة طيلة الفترة الماضية وبكافة الوسائل لتأمين مفردات البطاقة التموينية للمواطن العراقي رغم كل الصعوبات والتحديات العديدة التي واجهتها ولا تزال تواجهها. ان مثل هذه المهمة الوطنية والنبيلة المفروضة ان تكون هنالك ادوار للوزارات القطاعية الاخرى كوزارة الزراعة والصناعة والنقل لدعم واسناد وزارة التجارة بهذا الشأن وقد تجاوز واجب هذه الوزارة في توفير البطاقة التموينية الى ما يهدد الأمن الغذائي والالتزام بتوفير الغذاء مروراً بالالتزام العالمية من نقص الغذاء العالمي وارتفاع اسعار المواد الغذائية الى الأزمة المالية الحالية والصعوبات المالية.

لقد ورثت الوزارة عبء اليات تنفيذ وتوزيع البطاقة التموينية بالرغم من زوال الاسباب التي أوجدت من اجلها البطاقة التموينية الى ان الوضع الاقتصادي لا يزال يعاني من التدهور بسبب شلل الأنشطة الاقتصادية الانتاجية مثل الزراعة والصناعة وتخلف الخدمات وتردي البنى التحتية وزيادة البطالة لذا ارتأت الوزارة استمرار توزيع البطاقة بوضعها الحالي باعتبارها صمام الأمان للأمن الغذائي بدلاً من الغائها تماشياً مع الوضع الاقتصادي الحالي متحديه كل الصعاب في الخارج والداخل.

ان لوزارة التجارة حسب قانون تأسيسها مهام اساسية في المساهمة برسم السياسة الاقتصادية للبلد وصياغتها وتنمية العلاقات الاقتصادية الخارجية في خدمة التنمية الاقتصادية والعمل على اعادة العراق الى الخارطة الاقتصادية العالمية من خلال السعي للانضمام الى منظمة التجارة العالمية والمشاركة في المحافل الدولية ليكون العراق جزء من هذا العالم. كما نسعى ووفقاً لنص الدستور بتهنية القطاع الخاص العراقي وتقديم الدعم المعلوماتي وتطوير قدراته الذاتية واشراكه واطلاعه على مجريات الاقتصاد في العالم ليتمكن من تحمل مسؤوليته وتسلم مقادير الأمور الاقتصادية للتحويل من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق ومساهمة القطاع الخاص من خلال المنظمات الاقتصادية المهنية التي تسعى الوزارة الى مد الجسور معها للتوصل الى اليات التنفيذ من خلال الاصلاحات في القوانين واعادة الهيكلة للمؤسسات ضمن الضوابط والتعليمات لسياسة الافتتاح وتحرير التجارة.

ان وزارة التجارة تبقى الحاضنة الاساسية للنشاطات والفعاليات الاقتصادية وتسعى الى تحقيق المزيد من الرفاهية ضمن مسؤولياتها في وضع البدائل للبطاقة التموينية التي جعلت منها مركزاً تموينياً بدلاً من الانشغال في مهامها الأساسية حيث تم اقتراح البدائل الموضوعية لتخفيف الضغط على الوزارة بهذا الشأن وضعت خطة اسمتها (خارطة الطريق) كما ان الوزارة مستمرة في دراسة وبحث السبل الكفيلة لتعميق دور القطاع الخاص لاسهامه في هذا المجال بدور اكبر ورئيسي وترك الية السوق لتنظيم العرض والطلب فيه وفقاً لضوابط معينة بما يحقق خدمة للاقتصاد العراقي.